كلية العلوم الاجتماعية شعبة الانثروبولوجيا

د.عبد اللاوي ليندة مقياس : ميادين الانثروبولوجيا

السنة الثانية LMD أنثروبولوجيا

عنوان المحاضرة: الانثروبولوجيا السياسية

المحاضرة الثالثة

التيارات النظرية الكبرى والأنثروبولوجيا السياسية

مقدمة:

تساءل التطوريون في نهاية القرن 19 حول أصل الدولة ومراحل التطور التي مرت منها المجتمعات الإنسانية للوصول إلى الدولة. وقد حاولوا بهذه الأسئلة اقتفاء أثر أصل المجتمعات الإنسانية، والتساؤل حول أصل المؤسسات الاجتماعية الموجودة في المجتمعات الأوروبية: العائلة، والملكية الخاصة، والقانون، والدولة؛ بمعنى أنهم عملوا على تطبيق مفاهيم التطور ومرحله في دراسة هذه المؤسسات .

يعتقد منظرو التطور، أن كل المجتمعات الإنسانية تمر من نفس مراحل التطور، وهذا ما تظهره خطاطة لويس هنري مورجان Morgan. H Lewis في 1877 الذي يرى أن كل المجتمعات تمر عبر ثالث مراحل (المتوحشة، البربرية، الحضارة). لهذا السبب سنطلق عليها فيما سيأتي التطورية الخطية .

يعتبر هذا الافتراض النظري نتيجة حتمية، ألن المجتمعات غير الأوروبية تعتبر مجتمعات تمثل المراحل السابقة لتطور الإنسانية؛ أي »الأسلاف المعاصرة« للمجتمعات الأوروبية في القرن 19 .ومن تم سميت المجتمعات غير الأوروبية بالمجتمعات البدائية.

التطورية والأنثروبولوجيا السياسية:

حاول كل من الأنثروبولوجيين التطوريين، البريطاني هنري مان Maine Henry ،والأمريكي هنري مورجان Morgan Henry ،دراسة نشأة السياسي. فقد درس مان قانون المجتمعات الهندو-أوروبية في كتابه »القانون القديم« المنشور في 1861 ،بينما درس مورجان الاثنوغرافي والمؤرخ الأمريكي الذي يعد المنظر الحقيقي لتطورية النظم الاجتماعية للمجتمعات البدائية، في كتابه »المجتمعات القديمة« المنشور في 1877.[1]

أنجز مان دراسة مقارنة حول المؤسسات القانونية للهند-أوروبيين، وقد طور نمذجة تضم نوعين من المجتمعات: المجتمعات التي تتأسس على المكانة، والمجتمعات التي تتأسس على التعاقد. ويعتبر مان أن المكانة هي وضعية اجتماعية تنتقل بطريقة وراثية، في حين يقوم التعاقد على التراضي والإجماع الطوعي، وعلى وجود متعاقدين أحرار. يعتقد مان أن العالقات الاجتماعية في مجتمعات المكانة يسود فيها مبدأ القرابة ويغيب فيها السياسي، ألن المرور إلى مجتمعات التعاقد هو ما يسمح في نظره بظهور السياسي على أساس المبدأ الترابي

.أعاد مورغان تناول هذه الثنائية وأعاد صياغتها انطلاقا من قواعد أخرى، وهو يعترف في تطور المجتمعات بشكلين متمايزين للحكم؛ واحد منهما تهيمن عليه العالقات القرابية، والأخر تهيمن عليه العالقات الترابية وعالقات الملكية التي تشكلت في الدولة .إن تعارض تنائيه مارن)المكانة/ التعاقد(، ومورجان)العالقات القرابية/ الدولة(تبدو عادية، لكن لها تأثير على حجب طبيعة السياسي بدال من توضيحه. فمن جهة، يختفي السياسي ويغطى بالروابط القرابية (المكانة والعالقات القرابية(، ومن جهة أخرى، تبدو الدولة كمعطى ولكن بدون أن يوضحا لنا عملية الانتقال من نمط لأخر

1

يقودنا المنظور التطوري إلى إنكار وجود السياسي خارج الدولة. بالنسبة إلى مورغان، نظام العشائر ال يتناسب مع شكل الدولة. وهذا يرجع إلى إنكار إمكانية وجود أنثروبولوجيا سياسية. لذلك ظهرت الوظيفية كردة فعل على التطورية وكنقيض لها.

الوظيفية والأنثروبولوجيا السياسية:

عرّف إيفانس بريتشارد في دراسته لمجتمع "النوير" النظم السياسية، باعتبارها عالقة بين مجموعات تجمع فيما بينها قرابة. كما أنه تحقيق لتوازن بين أقسام متجاورة ومتكافئة، وهي محددة من خلال الموضع localité laوالنسب. lignage le تنصهر المجموعات وتنشطر حسب نظام التضامن الانقسامي الذي تحدده سلسلة النسب. كذلك، ال تظهر الأنساب والعشائر في سلسلة النسب، إلا إذا أصبحت المجموعات وحدات سياسية متطابقة في عملية الانقسام. إذن، يختلف السياسي عن القرابة؛ ألن السياسي يحدد انطلاقا من الحدود الجغرافية والانقسام السياسي، لذلك ال يمكن تشبيهها بالروابط القرابية، ألن البنيات القرابية تخضع هنا للسياسي.

ضمن هذه الظروف أسس إيفانس بريتشارد الأنثروبولوجيا السياسية وميز فيها بين السياسي والقرابة، ألن النظام النسبي في نظره لا يعكس سوى عملية انشطار وانصهار المجموعات، في حين اعتبر أن الانتماء لنسب أبوي أو أموي ال يشير إلى نفسه بقدر ما يشير إلى الواقع السياسي .يكمن الإسهام الأساسي ألنصار المدرسة الوظيفية في الاعتراف بوجود السياسي خارج الدولة، وتعريفه من خلال الوظائف التي يؤديها في البنية الاجتماعية، حيث ينزلق من الإطار الذي يقيده بالدولة .تهدف المرحلة التالية إلى تحديد ما يميز المجتمعات لا دولتية. وذلك بدراسة المجتمعات الانقسامية في إفريقيا، وكذلك تسليط الضوء على طبيعة العالقات بين السياسي والقرابة، غير أن المنهج الوظيفي لا يسمح بتوضيح طبيعة السياسي نفسه[2].

[2] ليز بيلون، السياسي في الأنثروبولوجيا – نحو أنثروبولوجيا سياسية-، ترجمة: **مولود أمغار، منشورات مؤمنون بلا حدود** ، 2018، ص9

يكمن جوهر السياسي في المجتمعات لا دولتية حسب باالنديبه في قدرته على التوفيق) لانه يمتزج مع مجموع البنية الاجتماعية (وفي ديناميته لانه يقبل الالمساواة والتنافس.)

إذن، تمكن الوظيفيون إلى حد ما من أن يأخذوا بعين الاعتبار الجانب التوافقي للظواهر السياسية، متجنبين بذلك جانبها الديناميكي. إنهم يتجاهلون بذلك تجذر السياسي في التاريخ، على الرغم من أنهم يقدمون أنفسهم كمعارضين للتطورية، ورفضهم لها يبرر في حد ذاته انقيادهم لرفض التاريخ، باعتباره مفسرا لطبيعة المجتمعات. ورفضهم للتاريخ أدى بهم إلى النظر في النظم السياسية تحت مظهر الاستقرار والتوازن .

ولذلك، فإن التحليل الوظيفي لا يفسر الدينامية المتأصلة في الظواهر السياسية. وقد أدت الافتراضات النظرية للوظيفية إلى الحد من المساهمة التفسيرية لهذه النظرية، مما لا يساعدنا على فهم الطبيعة الدينامية للظواهر السياسية، ولا على فهم تنوع النظم السياسية. إن الأبحاث الامبريقية والوصفية التي أنجزها الوظيفيون حول النظم السياسية العديدة والمختلفة، تمثل مساهمة رئيسة في النهوض بالأنثروبولوجيا السياسية.